الديمقراطية الالكترونية آلية للمشاركة في تسيير المرفق العام

أ. بوشامة علي - جامعة بجاية

الملخص:

يعد موضوع الديمقراطية التشاركية من أهم المواضيع محل النقاش من طرف الباحثين في العلوم السياسية وكذا القانونية في ضل عالم متغير، ذلك بسبب فشل معظم أشكال المشاركة التمثيلية في تسيير الشؤون العامة، بالموازاة مع ذلك فقد اثبت هذا التوجه الحديث فعاليته في مسعى الحوكمة الرشيدة كل ذلك من اجل تحقيقي تنمية شاملة بطرق فعالة وذات فاعلية.

وفي ضل التطور السريع والمتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تطور هذا المنهج بدمج الوسائط الرقمية في عملية تسيير الإدارة والمؤسسات الحكومية من اجل تدعيم مبادئ الديمقراطية من خلال تدعيم الشفافية العمومية وتسهيل الخدمة الإدارية.

Résumé :

Le sujet de la démocratie participative l'un des débats actuels entre les chercheurs en science politique et les sciences juridique dans un monde caractérisé d'instabilité, cette démarche a apparu à cause de la défaillance de la démocratie représentatif dans la gestion des affaires publique, en parallèle cette démarche de participation a prouvé leur efficacité dans le processus de la bonne gouvernance pour réaliser un développement global par des méthodes efficace et efficient.

Dans le contexte de l'évolution rapide de la TIC, cette méthode a bénéficié de cette transformation par l'implantation des outilles multimédia dans la gestion des administrations et l'organe gouvernementales pour renforce les principes de la démocratie et surtout la transparence et facilite l'obtention des services public.

مقدمة:

تتميز الألفية الجديدة من هذا القرن بالتغيرات الجذرية التي تعرفها شتى ضروب الحياة، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، بفضل تكنولوجيا الإعلام التي أطرت بامتياز العولمة حيث جعلت من الكرة الأرضية حقا قرية يتم تداول فيها المعلومات والتعاملات والتفاعل بطرق متسارعة، لذا فان الدولة القومية لم تعد تصمد أمام هذا التيار حتى الدول القوية منها وخاصة الدول السائرة في طريق النمو.

من بين مظاهر العولمة توحيد عناصر الأنظمة السياسية التي تهتم بتسيير شؤون الدولة محليا لكن بالتزامن دائما بالرضوخ النسبي لما هو معمول به دوليا، فقد يكون ذو تأثير سلبي على الدول خاصة إذا ما كانت غير مستعدة لمجابهة هذه التحولات، من جهة، أو بصورة إيجابية مثل الاحتكام إلى طرق أكثر فعالية تساهم في التنمية المستدامة بصورة فعالة، مثل ما يعرف بالديمقراطية التشاركية، والتي بدورها تطورت بفضل دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في هذا المسعى، ليطلق عليها تسمية الديمقراطية الإلكترونية التي بلورة من منهج المشاركة، **لذا نسائل عن ماهية الديمقراطية الالكترونية في ضل المقاربة التشاركية المعاصرة؟**

من معالجة هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية المساعدة في التحليل المنهجي للإشكالية والإجابة عليها:

- إمكانية دمج الوسائط الرقمية في مسعى الديمقراطية التشاركية.
- حاجة الإدارة العمومية إلى التسيير الإلكتروني في ضل محدودية الموارد المالية.
- الديمقراطية الإلكترونية آلية للحوكمة المحلية.
- الديمقراطية الإلكترونية آلية ترشيد العملية الانتخابية.

نتدرج في الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه حسب المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم الديمقراطية الالكترونية

المحور الثاني: التجارب الرائدة في مسعى الديمقراطية التشاركية

المحور الثالث: الوسائط الرقمية في خدمة الديمقراطية الالكترونية

المحور الرابع: الديمقراطية الالكترونية: تحديات ورهانات

المحور الأول: مفهوم الديمقراطية الالكترونية

الديمقراطية ليس مجرد إكساب الصبغة الشرعية للسلطة لنظام سياسي قائم في دولة ما، بل وضع إدارات ومؤسسات في خدمة المواطنين[1] وإشراكهم بطرق مباشرة وغير مباشرة في تسيير شؤون حياتهم سواء بمؤسسات وهيئات وطنية او محلية جواريه، كذلك إشراكه في وضع السياسة العامة للدولة في شتى مجالات الحياة ومتابعة تنفيذها بطرق منظمة ومضبوطة قانونا، ثم التشارك في تقييم نتائج تلك السياسة، وبما أن العالم في الزمن المعاصر عرف عولمة شبه تامة في شتى المجلات حتى الإنسانية الحضارية من خلال عولة قيم إنسانية، يتجلى ذلك في عالمية حقوق الإنسان والسعي إلى تكريس المواطن العالمي، كذلك الأنظمة الديمقراطية بفضل هذه التطورات التي تحركها تكنولوجيا الإعلام والاتصال فتقريبا كل الميادين مستها هذه التطورات (العولمة)، كل ذلك في التأصيل راجع إلى اختراع الكمبيوتر واستعماله خاصة الحقبة الزمنية التي تلت الحرب العالمية الثانية[2] لذلك هنالك إمكانية للحديث عن تجديد سبل التدخل الحكومي وشرعنته وكذا دعائم المشاركة[3]، إذن إشكالية فهم هذا الموضوع هو فهم العلاقة بين تكنولوجيا الإعلام وكذا مصطلح الديمقراطية الذي لا يزال يشكل مجالا خصبا للنقاش والبحث عن المفهوم الصحيح له، مع تعدد حقول الدراسات السياسية، القانونية، والاجتماعية.

تعددت التسميات اللغوية التي يطلقها الباحثون في هذا الموضوع بسب تكوينهم الدراسي، لكن كل تلك المصطلحات تصب في مجرى البحث عن وسائل تكنولوجية أكثر حداثة خدمة للمواطنين، فعادتنا ما يطلق عليها مصطلح "virtualdemocracy" أي "الديمقراطية الافتراضية"، كذلك نجد مصطلح " digital democracy" أي "الديمقراطية الرقمية"e-democracy وهذه المصطلحات قد تكون لها نفس معنى الحوكمة الالكترونية او المصطلح الحديث "الحكومة المفتوحة "open government[54] وتبقى هذه المصطلحات محل بحث الدارسين والمهتمين بالتحول الكبير لأشكال الديمقراطية خاصة في الدول المتقدمة، في إطار مسار تقريري تشاركي"[6] ومن الأسباب التي نراها رئيسية في التأخر عن هذا التحول في المشاركة السياسية للأفراد في دول العالم السائرة في طريق النمو منها الجزائر، رغبتها في التركيز على الإصلاح الإداري الأمر الذي يتطلب تسخير موارد

مالية ضخمة وتوظيف وتكوين الإطارات في مجال الإدارة الالكترونية من اجل تقديم خدمات مرفق عام عصرية ذات جودة بفضل مخرجات هذه السياسة التي في حقيقة الأمر تدعم المبادئ الأساسية للمرفق العام الكلاسيكية والعصرية ذات البعد المناجيري [7] خاصة مطلب الشفافية في التدبير العمومي والمساواة في الانتفاع بخدمات المرفق العام، لكن هذا التركيز على عصرنة الإدارة في الجزائر والتركيز على تسهيل حياة المواطنين وكذا استخراج مختلف الوثائق الإدارية في وقت قياسي جدا وبكل أريحية، فان الشبكات والمعدات التي تحوزها خاصة كل من وزارة العدل التي تعد التجربة الرائدة في العصرنة وكذا وزارة الداخلية، يمكن استغلالها مثل بطاقة التعريف الوطنية البيو مترية والشباك الموحد [8]، ذلك ما نلاحظه أيضا في الخطاب السياسي [9]، حيث تسعى الجزائر مطلع سنة 2018 وضع حيز النفاذ أول بلدية الكترونية.

جدير بالذكر أن السعي من اجل تكريس إشراك الموطنين عن طريق وسائل تكنولوجية حديثة خاصة الممتعين عن ذلك لأسباب شخصية وعملية تسبب لهم ضيق الوقت قد تعترضها عقبات عدة منها تقنية بسبب عدم تجانس مستوى التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال للدول السائرة في طريق النمو واحتكارها لطرق تشغيل أنظمة المعلومات وخاصة ما تعلق بجانب الصيانة من اجل ضمان استمرارية الخدمة الإلكترونية للمرفق العام على مدار أيام السنة، ومن الهواجس التي تعترض هذا المسعى سواء من السلطات العامة والمواطنين مسالة تامين تدفق المعلومات وتخزينها وكذلك حمايتها من القرصنة الالكترونية، ضف إلى ذلك العراقيل المتعلقة بالتطور السريع التي تعرفه هذه التكنولوجيات سواء بصورة جزئية أو رئيسية من خلال الانتقال إلى تكنولوجيات مغيرة تماما عن سابقتيها الأمر الذي يفرض على المهندسين في الميدان العمل على تخزين وتامين المعلومات الخاصة بنظام الكتروني ما من اجل نقلل وتخزينه إلى نظام جديد.

المحور الثاني: التجارب الرائدة في مسعى الديمقراطية التشاركية

في مجال السعي في إرساء أسس الديمقراطية الالكترونية، استحدث بما يعرف "بالانتخاب الالكتروني" أي أعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال من اجل التصويت في الاستحقاقات السياسية المحلية أو الوطنية، بغية إشراك الشباب والمقيمين في الخارج بكل سهولة وأريحية والخفض من التكاليف الباهظة التي تتطلبها مثل هذه الاستحقاقات، ولعل التصويت الالكتروني من الصور الرئيسية للديمقراطية الالكترونية[10].

نجد العديد من التجارب الهامة في هذا المسعى، مثل كل من استونيا، سويسرا، وكوريا الجنوبية، ودول أخرى يبدو أنها لا ترغب في إكمال مشوارها في مجال الانتخاب الالكتروني، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، والبرازيل[11] لذا سنركز في هذا المحور على التجارب الناجحة والمستمرة، وكذلك البلدان التي تراجعت عن ذلك من اجل تشخيص المعوقات التي تحول دون إنجاح هذا التحول في ثقافة المشاركة السياسية.

جمهورية استونيا التي تقع بمحاذات بحر البلطيق بلد صغير يضم 1،3 مليون فرد، بلد يسعى جاهدا للخروج من الإرث السوفياتي الشيوعي، وتكريس التوجه الرأسمالي بفضل انضمامها للاتحاد الأوربي وكذا حلف شمال الأطلسي، ومعروف أن الدول الحديثة الاستقلال ضعفها مؤسساتيا وتنظيميا في المجال الديمقراطي، الأمر الذي يمنع هذه الدولة من بعث إستراتيجية وطينة من اجل تطوير المجتمع المدني مثل كل من كندا وبريطانيا العظمى[12]، وفي ستة 2002 صادق البرلمان على هذه البادرة التي ترمي إلى أعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في عملية اتخاذ القرار العمومي، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية في تسيير الحياة العمومية للدولة، هذا التوجه الذي يفرضه كذلك الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء من خلال إشراك هيئات المجتمع المدني غير الربحية في تدبير الشأن العام[13].

ويعد الانتخاب عن بعد سواء عن طريق الانترنيت[14] وحتى بواسطة الرسائل القصيرة[15] تجربة فريدة من نوعها على مستوى القارة الأوربية، حيث قطع هذا البلد أشواطا كبيرة في هذه المجال.

أما عن سويسرا، فبفضل المشروع الأولي لمشروع الانتخاب الالكتروني الذي وضع حيز التجربة في بعض بلديات زيوريخ بمناسبة الاستفتاء الوطني حول المنتوجات الغذائية المعدلة جينيا، كذلك الانتخابات المقررة من اجل تعديل قانون العمل، أما عن الإمكانيات المادية التي سخرتها الأجهزة المعنية بالعملية الانتخابية عن طريق الانترنيت، فقط وضع في تصرف المواطنين بطاقة ناخب الكترونية مع تزيدهم بكلمة سر للولوج من اجل تأكيد المستعمل لهذه الآلية انتخابه عن بعد بفضل موقع انترنيت مؤمن، كذلك يمكن للمواطنين الانتحاب عن طريق خدمة الرسائل القصيرة التي يوفرها المتعاملون في الهاتف النقال، وقد احصي في ذلك استعمال 24% هذا النوع من الانتخاب (1154 عن طريق الانترنيت، 243 هن طريق الرسائل القصيرة)[16].

كذلك نجد كوريا الجنوبية التي تحوز دائما وفي الصدارة على اعلى سرعة تدفق الانترنيت، حيث وضعت حيز النفاذ الانتخاب عن طريق الانترنيت في الانتخابات العامة، وجدير بالذكر ان هذا البلد يعد رائدا في تكنولوجيا الإعلام والاتصال والاهتمام الكبير بالبحث في تكنولوجيات الحديثة وتامين أنظمة المعلومات.

من خلال استعراض هذه التجارب الرائدة والتي لازالت تعمل بهذا النظام نجد أنها تشترك في نقاط أساسية هي:

- تعد من البلدان التي يتمكن فيها الأفراد من الولوج إلى الانترنيت، بفضل البنى التحتية التي تحوزها هذه البلدان.
- عدد السكان القليل، الأمر الذي لا يشكل ضغطا على الشبكة مقارنة مع التجهيزات الموضوعة في سبيل إنجاح مثل هذه العمليات.

أما عند الدول التي تخلت عن هذا المسعى، تبدأ بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال مشروع "الانتخاب الالكتروني المؤمن"[17]، الذي لم يدم كثيرا، بعد تقرير أعده نخبة من الخبراء في 21 جانفي 2004، والذي أكد وجود مشاكل وثغرات أمنية خاصة بنظام الانتخاب عن طريق الانترنيت[18]، وهذه الأخيرة رغم كل المخاطر الأمنية التي تشكل هاجس الدول الراغبة في اعتماد هذه التكنولوجيات، إلا أنها تبقى دائما بفضل التطورات الحاصلة في الميدان في خدمة الديمقراطية الالكترونية التي لا تقتصر فقط على إنجاح الاستحقاقات الانتخابية محليا كانت أو وطنيا، بل يمكن دمجها واستعمالها في مختلف قنوات الاتصال والمشاركة سواء تجاه المنتخبين او الإدارات العمومية.

المحور الثالث: الوسائط الرقمية في خدمة الديمقراطية الالكترونية

أضحت البنية التحتية الصلبة للاتصالات الركيزة الأساسية لتفعيل الديمقراطية التشاركية في أي بلد تسعى فيه السلطة الحاكمة في تلبية مطالب شعوبها، من خلال الوسائط الرقمية مثل مواقع التواصل الاجتماعي خاصة "فيسبوك"[19]، ومن خلال إنشاء المجموعات المغلقة والعامة منها، وكذلك "والتويتر"، بالإضافة إلى المنتديات التي تضم أشخاصا لهم مصالح مشتركة أو مقاصد معينة بغية إثراء النقاش في قضية ما ثم إيصالها إلى السلطات العمومية المركزية أو المحلية. ومن التعاريف التي نراها مناسبة لإبراز مكانة الوسائط الرقمية في ضل هذا المسعى والتي لا نعني أبدا إيجاد نمط جديد من الديمقراطية بل التوظيف الجيد والمؤمن للتكنولوجيات الحديثة خدمة للمواطنين بمناسبة مشاركتهم في تسيير الشؤون العامة لهم، ما أشار إليه الباحث الاقتصادي والسياسي حسين عبد المطلب السرج:" فإن الديمقراطية الرقمية - بمعنى توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول جميع المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة- لا تعني في نهاية الأمر اختراعًا لنوع جديد من الديمقراطية، بل تعني ممارسة للديمقراطية المعروفة بأدوات وآليات جديدة، وهو ما يشترط وجود ديمقراطية تقليدية أصلا، كي يتم تحويلها إلى رقمية، أي قيام

المواطنين والحكومات معًا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل جوهر الديمقراطية"[20]، لذا فإننا ندعم هذا التوجه فالتكنولوجيات الحديثة لم تأتي فقط بمخرجات تسهيل الحياة اليومية في كل مجالاتها بل الزيادة من فعاليتها وجودتها والربح أكثر من الوقت والتكاليف، حيث تمكن أيضا الدول السائرة في طريق النمو مثل الجزائر في قطع واختصار أشواط عدة في التنمية المستدامة.

من المسلم أن الانترنيت تعد الثورة الحقيقية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث بفضلها تم إنشاء مواقع ومنصات الكترونية يمكن لأي مواطن الولوج إليها، وعلى سبيل المثال نجد موقع وزارة الداخلية الجزائرية العديد من الخدمات والوثائق التي كان في سابق محل معاناة المواطن في سبيل استخراجها في البلديات أو الولايات، كذلك يعد الموقع الالكتروني مجالا خصبا للأعلام بشتى النشاطات التي أقوم بها الوزارة وكذا تسليط الضوء على الواقع المحلي من خلال التعريف بالمشاريع والمنجزات لدى العديد من الولايات، كما يسمح الموقع بإيصال الشكاوى إلى المفتش العام لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية، من اجل اتخاذ الإجراءات الأزمة والضرورية والرد على المواطنين[21].
كذلك تسعى الوزارة إلى دمج التكنولوجيا الحديثة في الاستحقاقات السياسية المقبلة بإعداد سجل إلي لتحين القوائم الانتخابية، حيث صرح بذلك الأمين العام لوزارة الداخلية والجماعات المحلية "خلال ملتقى جهوي بتلمسان في إطار التحضير للانتخابات التشريعية القادمة، أن عصرنة الإدارة وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في عمليات إجراء الانتخابات كفيلة بتسهيل وإنجاح الاستحقاقات المقبلة، كما أشار السيد الأمين العام خلال هذا الملتقى إلى كل الإمكانيات المتطورة التي وفرتها الدولة. في هذا السياق أعلن السيد الأمين العام ان مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية بصدد إعداد سجل إلي لمراجعة وتحيين القوائم الانتخابية الرامية إلى ضبط القوائم النهائية للناخبين للحيلولة دون الوقوع في أخطاء الماضي مثل ازدواجية التسجيلات"[22]. وهذا مثال على فعالية التكنولوجيات الحديثة في القضاء على اغلب الثغرات التي قد يتسبب فيها العنصر البشري سواء بقصد أو دون قصد منه.

لكن ينبغي دائما استعمال هذه الوسائط المفتوحة على الجمهور بضوابط أخلاقية وقانونية دون المساس بالآداب والنظام العام، كما لا ينبغي استعمال حجة الحفاظ على النظام العام والأمن العام بحجة التضييق على مثل هذه الحريات خاصة القنوات الإعلامية غير الرسمية مثل المدونات، والمنتديات وحتى القنوات التلفزيونية، وعلى السلطات التعامل بنوع من المرونة في بعض الحالات من اجل إنجاح هذه المسعى الذي نراه لا ببديل عنه من اجل التقدم بخطوات نحو الأحسن، وعلى العموم يمكن إجمال هذه الضوابط التنظيمية في النقاط التالية:

- عدم انتهاك خصوصية الغير أو الإساءة إليهم.
- مخالفة التشريع المعمول به
- الإساءة إلى المعتقدات
- دعم الأنشطة غير القانونية.
- الرسائل والتعليقات التي تنطوي على التمييز بشتى أنواعه.

كما ينبغي الإشارة إلى واجب تقيد الموظفون والعمال بالسر المهني، وعدم استغلال شبكات التواصل الاجتماعي في نشر معلومات لا ينبغي أن تنشر في وقت معين والتزاما بحق المساواة أمام القانون وكذا حماية الالتزام الدستوري بعدم تحيز الإدارة التي تمثل واجهة الدولة بتعريفها القانوني العام الحديث.

من خلال كل ما سبق، من خلال التعريف بالديمقراطية الالكترونية واستعراض أهم التجارب الناجحة وكذا البلدان التي تراجعت عن هذا المسعى الذي يواجهه عدة تحديات جادة سنوردها في المحور الأخير.

المحور الرابع: الديمقراطية الالكترونية: تحديات ورهانات

إن عملية دمج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مسعى الديمقراطية الالكترونية تعترضها عدة تحديات تتعلق بالجانب البشري من جهة والجانب التقني من جهة أخرى، أما عن الجانب البشري يتمثل في قدرة اشراط معتبرة للأفراد في هذا المسعى من خلال تثقيفهم بضرورة اللجوء إلى استعمال الوسائل التقنية في المشاركة في الحياة السياسية وكذا التشاور المحلي حول التحديات

والإمكانيات التي يوفرها كل إقليم، أما عن الإشكال الآخر يتمثل في التفاوت التقني والمادي بين الإقليم داخل دولة معينة وبين الدول على العموم، كما تتطلب العملية هياكل قاعدية معتبرة و باهظة الثمن من اجل تمكنها من استيعابها للكم الهائل من المعلومات التي سيتم تداولها وكذا تحليله والعمل على تخزينها وتأمينها على الدوام، حيث أن عملية التخزين والتحليل للمعلومات المتقاسمة في ضل شبكة معينة يستلزم دائما وجود معدات تقنية إضافية يستنجد بها في حالة تعطل الخوادم الرئيسية، والتحدي الأكبر ليس فقط في وضع هذه التجهيزات التقنية في الميدان بل العمل على استغلالها وبذكاء في سيرورة بناء تنمية محلية فعالة وذات فاعلية[23]، والقدرة على ربط الأقاليم بشبكة مشتركة، ولعل أهم تحدي يقع على الإدارة المركزية المسؤولة عن عملية رقمنه شتى الوثائق المستعملة في شتى الاستحقاقات السياسية، كما يجب عليها وضع اكبر عدد ممكن من الوثائق التي تحتاجها الجماعات المحلية والجمهور، ليس ذلك فقط بل متابعة كل التطورات الحاصلة في الميدان والعواض التي تواجه المسؤولين والمهندسين على المستوى المحلي، كل ذلك بمراعات الأغلفة المالية المرصودة في ذلك، فاستعمال التكنولوجيا في هذا المسعى بالإضافة انه تحول جذري في المستقبل القريب فهو ربح للوقت والمال العام[24].

بالرغم من التكاليف المادية من اجل إنجاح هذا المسعى إلا انه في نظرنا يعد ضرورة للانتقال من أسلوب الديمقراطيات التقليدية التي تلاقي صعوبات التواصل والتوافق حتى في ضل الديمقراطيات الحديثة، فالعالم يسير نحو عولمة تكنولوجية لا مثيل لها، حيث يبدوا لنا أنها ستقضي تدريجيا عن المفاهيم القانونية والكلاسيكية في مجال المشاركة، لتعطي له الصبغة الرقمية والتفتح على آراء الجميع دون إقصاء، ذلك ما ينعكس سلبا على ذهنيات المسؤولين الذي يبدون مقاومة لهذا التغير الذي لا مناص منه، خاصة لدى الدول السائرة في طريق النمو بالرغم أننا نلمس نوعا من الجدية في الخطاب السياسي للمسؤولين إلا أن الإنجازات على المستوى الواقعي بعيد إلى حد ما عن طموحات المواطنين وأعضاء المجتمع المدني.

خاتمة:

أهم ما نخلص إليه هو التحدي الكبير الذي ينتظر الدول التي تسعى إلى إضفاء شفافية اكبر للعمل الحكومي من اجل تدعيم شرعيتها وبالتالي دعم الثقة بين الإدارات العمومية والمواطن، تحديات بشرية تتعلق بالتكوين المستمر للكفاءات المشرفة على هذا المسعى من جهة، ومن جهة أخرى تحديات تتعلق بتغيير الذهنيات تجاه استعمال التكنولوجيا خاصة في مجال تامين معلومات المستعملين وحمايتها من المخاطر التي تتميز بها شبة الانترنيت خاصة وشبكة الانترنت بصفة محدودة جدا، كذلك فانه من الضروري التحكم بالتطورات الحاصلة في التجهيزات الالكترونية الحديثة، ذلك لا يطرح إشكال بالنسبة للدول المتقدمة في هذا المجال، غير أن كل القلق ينصب على الدول السائرة في طري النمو التي لا تزال بالفعل في حالة تبعية شبه كلية للصناعة التكنولوجية للدول الغربية خاصة الصين وبعض الدول الآسيوية مثل الهند.

الهوامش:

---

[1]Moustapha Mbengue, enjeux et pratiques de la gouvernance électronique en Afrique de l'Oust\ The Issues and pratices of e-gouvernance un West Africa, IFLA, école de bibliothécaires, Dakar, P5.

Sur ce site web :

http://www.ifla.org/files/assets/faife/publications/misc/issues-and-practices-of-e-governance-in-west-africa-fr.pdf

[2] Thierry Vedel, L'IDEE DE DEMOCRATIE ELECTRONIQUE ORIGINES, VISIONS, QUESTIONS, Le désenchantement démocratique, sous la direction de Pascal Perrineau, La Tour d'aigues, Editions de l'Aube, P 2,2003.

[3]St´ephanieWojcik. Prendre la d´démocratie ´électronique au s´sérieux. : De quelques enjeux et controverses sur la participation politique en ligne. L'Harmattan. La d´démocratie ´électronique, Nov. 2009, Besançon, France. 20 p., 2011, Questions contemporaines. <halshs-00591937>

[5] Stéphanie WOJCIK, « Démocratie électronique », in CASILLO I. avec BARBIER R., BLONDIAUX L., CHATEAURAYNAUD F., FOURNIAU J-M., LEFEBVRE R., NEVEU C. et SALLES D. (dir.), Dictionnaire critique et interdisciplinaire de la participation, Paris, GIS Démocratie et Participation, 2013, ISSN: 2268-5863. URL:

http://www.dicopart.fr/en/dico/democratie-electronique.

[6] Stéphanie WOJCIK, OP CIT, P 2.

[7]يقصد بالبعد المناجيري في تسيير المرفق العام استعمال الوسائل الحديثة في تسير المرفق العام من اجل تحصيل أكبر قدر ممكن من خدمات عامة ذات جودة بأقل الموارد المتوفر. طالع على المقال التالي:

Christian Boudreau, l'amélioration de la qualité des services publics et ses leviers technologique dans uncontexte de gouvernement électronique :le cas du Québec, la revue de l'innovation, dans le secteur public, vol 14(3), 2009,P 2.

https://www.innovation.cc/francais/christian14_3boudreau6.pdf

– **الأهداف الثلاثة الأساسية لدمج التكنولوجيا في تدبير الشؤون العامة هي:**

- تقوية الشفافية من خلال التقليل من تدخل الإنسان في تقديم الخدمات العامة-

- تعزيز المشاركة المباشرة للمواطنين، أي عن طريق الخط مباشرة.

- العمل على ضمان أكبر قدر ممكن من الخدمات العامة وفق معايير جودة محددة مسبقا وتطويرها بصورة مستمرة.

-Khaled Ben Driss, L'expérience « Aujourd'hui, je décide » (République d'Estonie),laboratoire démocratique, Tunisie, p 1.

-https://labodemocratique.files.wordpress.com/2011/06/article-khaledbd-edemocratie-estonie-lettre-4e-trim-20121.pdf

[8]من اجل معرفة مختلف الإنجازات التي قامت بها وزارة الداخلية والتحديات التي تنتظرها خاصة في مجال الحوكمة المحلية طالع على خطاب وزير الداخلية الجزائري بدوي على الرابط الالكتروني التالي:

-www.interieur.gov.dz/index.php/ar/

9نقصد من مصطلح "الخطاب السياسي" الخطاب الرسمي، أي الحكومي.

10حسين عبد المطلب الاسرج، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص 1.

حمل المقال من الرابط الالكتروني التالي:

http://www.cipearabia.org/files/pdf/Feature_Service/Information_Technology_and_Communication_tools_for_Strengtheming_Democracy_and_Freedom_of_Speech.pdf

[11] Le vote par internet aux elections politiques, les éléments du débat, Document élabore par Commission nationale de l'informatique et des libertés, Direction des affaires juridiques. P1.

-https://www.cnil.fr/sites/default/files/typo/document/Note_vote_internet_VD.pdf

[12]تسمى هذا المبادرة بـ:"EKAK "(Estonia Civil Society Devlopment Concept)

[13]Khaled Ben Driss, OP CIT, P1.

[14] في جمهورية استونيا يعتبر الولوج إلى خدمت الانترنيت من الحقوق الاجتماعية.

[15] عادتا ما يستعمل المواطنون الاستونيون بطاقة التعريف الالكترونية من اجل التصويت.SMS

[16] Le vote par internet aux élections politiques, les éléments du débat, Document élabore par Commission nationale de l'informatique et des libertés, Direction des affaires juridiques. P 2.

[17] Secure Electronic Registration and VotingExperiment (SERVE).

[18]طالع على الموسوعة الحرة ويكيبيديا:

https://en.wikipedia.org/wiki/Secure_Electronic_Registration_and_Voting_Experiment

[19]انشات مؤخرا وزارة الداخلية والجمعيات المحلية الجزائرية، الصفحة الرسمية الخاصة بها على موقع التواصل الاجتماعي فايسبوك وهذا هو رابطها الالكتروني:

www.facebook.com/Ministère-de-lIntérieur-et-des-Collectivités-Locales-Algérie-236719670064892/

[20]حسين عبد المطلب الاسرج، المرجع السابق، ص2.

[21] وضعت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عنوان البريد الالكتروني للمفتش العام من اجل تمكين المواطنين من إرسال شكاويهم أو انشغالاتهم وتساؤلاتهم عن طريق البريد الالكتروني الرسمي المبين أدناه:

insp_general@interieur.gov.dz

[22] موقع وزارة الداخلية والجماع المحلية:

www.interieur.gov.dz/index.php/ar/80--قراءة-كل-الأخبار/1478-الأمين-العام-لوزارة-الداخلية-والجماعات-المحلية-يعلن-عن-اعداد-سجل-آلي-لتحيين-القوائم-الانتخابيةhtml.

[23] يعبر عن الفاعلية بالعلاقة الموجودة بين نسبة تحقيق الأهداف والتكلفة.

[24] طيب سعيد، التنمية المحلية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، محاضرات غير منشورة، المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر، ص 11، 2016.